Journal DOI: https://doi.org/10.64184

Journal Email: info@ashurjournal.com

Journal home page: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

This journal is open access & Indexed in

IRAQI Academic Scientific Journals | Google الباحث العلمي | Crossref

Article Info.	
Sections: Law.	**Received: 4 May 2025**
Accepted: 1 Aug 2025	**Publishing: 1** September **2025**

From Crisis to Foresight: Dynamics of Political Systems and Legal Governance in Iraq in 2026

Lecturer Dr. ISRAA ABD ALI KADHIM

College of Engineering / University of Baghdad

israa.a@coeng.uobaghdad.edu.iq

-Abstract:

This research examines the problem of managing political crises in Iraq and the extent to which the legal and administrative framework is capable of regulating the institutional response to such crises, in light of the political, administrative, and economic challenges facing state institutions. The research is based on the hypothesis that the effectiveness of crisis management does not depend solely on political responses, but rather requires integration between political legitimacy and the legal rules governing administrative action, thereby ensuring clarity of competencies, continuity of public services, and the enhancement of institutional oversight and accountability.

The research aims to analyze the nature of the challenges facing political crisis management in Iraq, examine the role of administrative law in regulating the institutional response, and explore the future directions of the legal and administrative framework in light of institutional and technological transformations and the requirements of governance. The research adopts an analytical approach through examining the relevant political, legal, and institutional frameworks, while employing a prospective approach to identify future trends and challenges.

The research concludes that the effectiveness of crisis response in Iraq is influenced by the clarity of

legal frameworks governing institutional competencies, the level of coordination among institutions, the efficiency of oversight and accountability mechanisms, and the capacity of public administration to keep pace with digital transformation and technological developments. The analysis also demonstrates the need to develop the legal and administrative framework in a manner that strengthens institutional capacity to address crises while achieving a balance between the requirements of administrative effectiveness, the guarantees of legality, and the protection of rights.

The research recommends developing administrative legislation related to crisis management, strengthening institutional coordination, supporting the independence and effectiveness of oversight bodies, expanding the application of digital transformation and governance, and adopting prospective mechanisms that assist state institutions in moving from crisis response toward early preparedness.

Keywords: Crisis Management; Iraqi Political System; Administrative Law; Institutional Response; Administrative Legality; Governance; Future Foresight.

DOI المجلة : https://doi.org/10.64184

ايميل المجلة: info@ashurjournal.com

رابط الصفحة الرئيسية للمجلة : https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

هذه المجلة مفتوحة الوصول وجميع البحوث مفهرسة في هذه

IRAQI Academic Scientific Journals

Google الباحث العلمي

Crossref

معلومات البحث

تاريخ الاستلام : ٤ مايو ٢٠٢٥

القسم : القانون

تاريخ القبول : ٣٠ يوليو ٢٠٢٥

تاريخ النشر : ١ سبتمبر ٢٠٢٥

من الأزمة إلى الاستشراف: ديناميات النظم السياسية والإدارة القانونية في العراق لعام 2026

م. د. إسراء عبد علي كاظم

كلية الهندسة /جامعة بغداد

israa.a@coeng.uobaghdad.edu.iq

ـالملخص:

يتناول البحث إشكالية إدارة الأزمات السياسية في العراق ومدى قدرة الإطار القانوني والإداري على تنظيم الاستجابة المؤسسية لها، في ظل التحديات السياسية والإدارية والاقتصادية التي تواجه مؤسسات الدولة. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن فاعلية إدارة الأزمات لا ترتبط بالاستجابة السياسية وحدها، وإنما تتطلب تكاملًا بين الشرعية السياسية والقواعد القانونية المنظمة للعمل الإداري، بما يضمن وضوح الاختصاصات واستمرارية المرافق العامة وتعزيز الرقابة والمساءلة المؤسسية .ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة التحديات التي تواجه إدارة الأزمات السياسية في العراق، وبيان دور القانون الإداري في تنظيم الاستجابة المؤسسية، فضلًا عن استشراف الاتجاهات المستقبلية للإطار القانوني والإداري في ضوء التحولات المؤسسية والتكنولوجية ومتطلبات الحوكمة. واعتمد البحث المنهج التحليلي من خلال تحليل الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية ذات الصلة، مع توظيف المدخل الاستشرافي في تحديد الاتجاهات والتحديات المستقبلية.

وتوصل البحث إلى أن فاعلية الاستجابة للأزمات في العراق تتأثر بمدى وضوح الأطر القانونية المنظمة للاختصاصات، ومستوى التنسيق بين المؤسسات، وكفاءة آليات الرقابة والمساءلة، فضلًا عن قدرة الإدارة العامة على مواكبة التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية. كما أظهر التحليل وجود حاجة إلى تطوير الإطار القانوني والإداري بما يعزز القدرة المؤسسية على التعامل مع الأزمات، ويحقق التوازن بين متطلبات الفاعلية الإدارية وضمانات المشروعية وحماية الحقوق.

ويوصي البحث بتطوير التشريعات الإدارية ذات الصلة بإدارة الأزمات، وتعزيز التنسيق المؤسسي، ودعم استقلال وفاعلية أجهزة الرقابة، وتوسيع تطبيقات التحول الرقمي والحوكمة، مع اعتماد آليات استشرافية تساعد مؤسسات الدولة على الانتقال من الاستجابة للأزمات إلى الاستعداد المبكر لها.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمات؛ النظام السياسي العراقي؛ القانون الإداري؛ الاستجابة المؤسسية؛ المشروعية الإدارية؛ الحوكمة؛ الاستشراف المستقبلي.

المقدمة

يشهد العراق في المرحلة الراهنة تحولات سياسية وإدارية عميقة، تتداخل فيها الأزمات البنيوية مع محاولات الإصلاح المؤسسي. إن دراسة إدارة الأزمات في النظم السياسية لا يمكن فصلها عن الإطار القانوني الإداري الذي يشكل أداة الدولة في مواجهة التحديات. يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين البنية السياسية والإدارة القانونية في العراق، واستشراف آفاق المستقبل من خلال مقاربة علمية تجمع بين النظرية السياسية والقانون الإداري.

وتتمثل الفجوة البحثية التي ينطلق منها هذا البحث في أن معالجة الأزمات السياسية في العراق غالبًا ما تُدرس من زاوية سياسية أو اقتصادية أو أمنية بصورة منفردة، في حين تبرز الحاجة إلى تحليل العلاقة بين إدارة الأزمة وبين الإطار القانوني والإداري الذي ينظم استجابة مؤسسات الدولة لها. فالأزمة لا تختبر قدرة النظام السياسي على اتخاذ القرار فحسب، وإنما تختبر كذلك مدى وضوح الاختصاصات القانونية، وفاعلية المؤسسات الإدارية، ومستوى التنسيق بينها، وقدرتها على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضمن حدود المشروعية القانونية. ومن هنا يسعى البحث إلى معالجة هذه الفجوة من خلال الربط بين البعد السياسي للأزمة والبعد القانوني والإداري للاستجابة المؤسسية، مع الانتقال من تحليل الواقع القائم إلى استشراف متطلبات التطوير المستقبلية.

اولاً / أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية إدارة الأزمات السياسية في العراق وما تفرضه من تحديات على مؤسسات الدولة، ولا سيما في ظل تداخل الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية للأزمات، وما يترتب عليها من آثار في انتظام عمل المؤسسات العامة واستمرارية تقديم الخدمات وتحقيق الاستقرار المؤسسي. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة الإطار القانوني والإداري المنظم للاستجابة للأزمات، ومدى قدرته على توفير الأسس اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية وتنظيم الاختصاصات والمسؤوليات في الظروف الاستثنائية.

وتتجلى الأهمية العلمية للبحث في الجمع بين دراسة الأزمات السياسية من جهة، ودور القانون الإداري في تنظيم الاستجابة المؤسسية من جهة أخرى، بما يسهم في توضيح العلاقة بين إدارة الأزمات والمشروعية الإدارية والرقابة والمساءلة المؤسسية. كما يضيف البحث بعداً استشرافياً من خلال بحث الاتجاهات المستقبلية لتطوير الإطار القانوني والإداري في ضوء التحول الرقمي والتطور التكنولوجي

ومتطلبات الحوكمة.

أما الأهمية العملية، فتتمثل في إمكانية الإفادة من نتائج البحث في تطوير آليات الاستجابة المؤسسية للأزمات، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، وتوضيح الاختصاصات والمسؤوليات، ودعم أدوات الرقابة والمساءلة. كما يمكن أن تسهم النتائج والتوصيات في تعزيز قدرة الإدارة العامة على الانتقال من الاستجابة اللاحقة للأزمات إلى الاستعداد المبكر لها، بما يحقق قدراً أكبر من الفاعلية والمرونة مع الحفاظ على متطلبات المشروعية وحماية الحقوق والحريات.

ثانياً / الإشكالية:

كيف يمكن للنظم السياسية العراقية أن توظف القانون الإداري في إدارة الأزمات الراهنة، بما يحقق التوازن بين الشرعية السياسية والفاعلية المؤسسية، ويؤسس لرؤية مستقبلية مستقرة؟

وينطلق البحث من مجموعة من التساؤلات الرئيسة، تتمثل في الآتي:

1. ما أبرز التحديات التي تواجه إدارة الأزمات السياسية في العراق؟
2. إلى أي مدى يسهم القانون الإداري في تنظيم الاستجابة المؤسسية للأزمات؟
3. ما أبرز مواطن التداخل أو الفجوة بين الإطار القانوني المنظم للعمل الإداري والممارسة المؤسسية في مواجهة الأزمات؟
4. كيف يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات سرعة الاستجابة للأزمات وضمانات المشروعية والرقابة وحماية الحقوق؟
5. ما الاتجاهات المستقبلية التي ينبغي أن يتجه إليها الإطار القانوني والإداري العراقي لتعزيز القدرة على إدارة الأزمات والاستعداد لها؟

ثالثاً / أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. تحليل طبيعة الأزمات السياسية والتحديات المرتبطة بإدارتها في العراق.
2. بيان دور القانون الإداري في تنظيم الاستجابة المؤسسية للأزمات.

3. تحليل مدى وضوح الاختصاصات والأدوار المؤسسية في مواجهة الأزمات.
4. تحديد أبرز الفجوات بين الإطار القانوني والممارسة المؤسسية ذات الصلة بإدارة الأزمات.
5. بيان متطلبات تطوير الإدارة القانونية والمؤسسية بما ينسجم مع التحولات الرقمية والتكنولوجية.
6. استشراف الاتجاهات المستقبلية لإدارة الأزمات والإصلاح القانوني والإداري في العراق.
7. تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الجاهزية المؤسسية والانتقال من الاستجابة اللاحقة للأزمات إلى الاستعداد المبكر

رابعاً / الفرضية:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن فاعلية إدارة الأزمات السياسية في العراق ترتبط بمدى تكامل الشرعية السياسية مع الإطار القانوني والإداري المنظم للاستجابة المؤسسية، وأن تعزيز وضوح الاختصاصات والتنسيق المؤسسي والرقابة والمساءلة، إلى جانب تطوير التشريعات بما يواكب التحول الرقمي والتحديات المستجدة، من شأنه أن يعزز قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة للأزمات والانتقال تدريجيًا من إدارة الأزمة بعد وقوعها إلى الاستعداد المبكر لها .

خامساً / منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي لتحليل طبيعة الأزمات السياسية التي تواجه العراق، وبيان انعكاساتها على أداء المؤسسات العامة، وتحليل القواعد القانونية والإدارية المنظمة للاستجابة المؤسسية، ولا سيما ما يرتبط بالاختصاص والرقابة والمساءلة واستمرارية أداء الوظائف العامة. كما استعان البحث بالمنهج الاستشرافي من خلال تحليل الاتجاهات والتحديات المؤثرة في مستقبل الإدارة القانونية والمؤسسية، وتحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في قدرة مؤسسات الدولة على إدارة الأزمات مستقبلًا. ولم يقتصر التحليل على وصف الإطار القانوني القائم، وإنما اتجه إلى الكشف عن مواطن القوة والقصور والفجوات التي يمكن أن تؤثر في فاعلية الاستجابة المؤسسية، وصولًا إلى صياغة متطلبات وتوجهات مستقبلية قابلة للتطبيق.

سادساً / حدود البحث:

تتمثل الحدود الموضوعية للبحث في دراسة إدارة الأزمات السياسية من زاوية علاقتها بالإطار القانوني والإداري والاستجابة المؤسسية، دون التوسع في دراسة الأزمات الاقتصادية أو الأمنية إلا بالقدر

الذي يخدم موضوع البحث. أما الحدود المكانية فتتمثل في جمهورية العراق ومؤسساتها العامة ذات الصلة بإدارة الأزمات والاستجابة المؤسسية. وتمتد الحدود الزمنية للتحليل إلى المرحلة الراهنة حتى عام 2026، مع توظيف المدخل الاستشرافي للنظر في الاتجاهات والتحديات والمتطلبات المستقبلية اللاحقة لهذه المرحلة.

سابعاً / هيكلية البحث:

ويتناول البحث الحالة العراقية في ضوء التطورات الراهنة، مع استشراف الاتجاهات المستقبلية ذات الصلة، وذلك وفق الهيكلية الآتية:

:**المبحث الأول: الأزمات السياسية في العراق**

المطلب الأول: التحديات الراهنة في إدارة الأزمات السياسية.

المطلب الثاني: آفاق المستقبل السياسي في العراق حتى عام 2026.

المبحث الثاني: القانون الإداري وإدارة الأزمات

المطلب الأول: دور القانون الإداري في تنظيم الاستجابة المؤسسية.

المطلب الثاني: الاستشراف المستقبلي لدور القانون الإداري حتى عام 2026.

الخاتمة:

التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الأزمات السياسية في العراق

يشهد العراق تحولات سياسية معقدة نتيجة تراكم الأزمات الداخلية وتداخلها مع التحديات الإقليمية والدولية، الأمر الذي جعل إدارة الأزمات السياسية تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام السياسي. ومن ثم، تبرز أهمية دراسة طبيعة هذه الأزمات ومظاهرها وآليات التعامل معها، بما يسهم في فهم الواقع السياسي العراقي واستشراف مساراته المستقبلية.

المطلب الأول

التحديات الراهنة في إدارة الأزمات السياسية

تتعدد التحديات التي تواجه إدارة الأزمات السياسية في العراق، وتتداخل أبعادها المؤسسية والدستورية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل الأزمة السياسية في كثير من الأحيان تتجاوز حدود الخلاف بين القوى السياسية لتنعكس على قدرة مؤسسات الدولة على اتخاذ القرار والاستجابة الفاعلة للأزمات. ويبرز هذا التحدي بصورة واضحة في طبيعة التعددية السياسية التي تشكلت بعد عام 2003، وفي

أنماط التنافس والتحالف بين القوى السياسية، وما أفرزته من صعوبات في بناء توافقات مستقرة وإدارة الخلافات ضمن الأطر المؤسسية.

شهد العراق بعد عام 2003 تحولاً في بنيته السياسية، تمثل في الانتقال من نظام سياسي مركزي إلى نظام تعددي أتاح ظهور أحزاب وحركات وتنظيمات سياسية متعددة ذات توجهات وبرامج وقواعد اجتماعية مختلفة. وقد أسهم هذا التحول في توسيع المجال السياسي وإتاحة المشاركة أمام قوى سياسية كانت خارج مؤسسات الدولة، إلى جانب ظهور قوى وتنظيمات جديدة في مرحلة ما بعد 2003. إلا أن تعدد القوى السياسية لم يؤدِّ بالضرورة إلى بناء توافقات مستقرة، إذ أدى اختلاف المصالح وتباين الرؤى بشأن إدارة الدولة إلى زيادة تعقيد عملية التفاوض السياسي، ولا سيما عندما تتداخل المصالح الحزبية مع عملية تشكيل مؤسسات السلطة واتخاذ القرار. ومن ثم، أصبحت إدارة الأزمات السياسية تتطلب القدرة على تنظيم هذا التعدد ضمن قواعد مؤسسية واضحة تضمن التنافس السياسي من جهة، وتمنع تحوله إلى عامل لتعطيل مؤسسات الدولة من جهة أخرى[1] .

وبذلك لا تكمن المشكلة في التعددية السياسية بحد ذاتها، وإنما في مدى قدرة النظام السياسي على تحويل هذا التعدد إلى تنافس مؤسسي منظم يسمح بإدارة الاختلاف وتسوية الأزمات ضمن القواعد الدستورية والقانونية.

يعدّ تراكم الأزمات السياسية من أبرز التحديات التي تواجه عملية إدارة الدولة في العراق، إذ لم تؤدِّ التحولات السياسية المتعاقبة بعد عام 2003 إلى إنهاء جميع الإشكالات التي رافقت بناء النظام السياسي، بل استمرت بعض مظاهرها في صور جديدة، ولا سيما ما يتعلق بإدارة التنافس بين القوى السياسية وتشكيل السلطات العامة وحسم الخلافات الدستورية والسياسية. وقد برز الانسداد السياسي بوصفه إحدى صور هذا التعقيد، نتيجة تداخل المصالح الحزبية مع متطلبات تشكيل مؤسسات الدولة، إلى جانب الخلاف حول تفسير بعض القواعد الدستورية وآليات تشكيل السلطة التنفيذية. ويظهر ذلك بصورة خاصة في الجدل المتعلق بمفهوم «الكتلة النيابية الأكثر عدداً»، الذي حظي بتفسير قضائي منذ عام 2010، ثم شهد تطورات قضائية لاحقة، بما يعكس أهمية القواعد الدستورية والقضائية في تنظيم عملية انتقال السلطة وتشكيل الحكومة[2].

وتفاقمت مظاهر الانسداد السياسي عقب انتخابات عام 2021، عندما واجهت عملية تشكيل السلطات الدستورية صعوبات حالت دون استكمالها ضمن المدد الدستورية، وهو ما كشف عن محدودية قدرة الفاعلين السياسيين على تحويل نتائج الانتخابات إلى توافقات مؤسسية مستقرة. وقد انعكست هذه الصعوبات على العلاقة بين السلطات وعلى انتظام عمل المؤسسات الدستورية، الأمر الذي جعل الخلاف السياسي يتجاوز حدود التنافس الانتخابي ليؤثر في أداء مؤسسات الدولة وقدرتها على اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة الملفات

العامة. وقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا، في سياق نظرها في النزاعات المرتبطة بهذه المرحلة، أهمية الالتزام بالمدد والأحكام الدستورية وعدم تعطيل تشكيل السلطات أو أداء واجباتها الدستورية[3].

ويكشف هذا المسار عن تحدٍّ أعمق يرتبط بطبيعة إدارة الخلاف السياسي داخل النظام، إذ إن استمرار التنافس على توزيع السلطة والنفوذ من دون وجود آليات فعالة ومستقرة لتسوية الخلافات يمكن أن يحول الأزمة السياسية من خلاف مؤقت إلى حالة ممتدة تؤثر في أداء مؤسسات الدولة. ومن هنا، فإن معالجة الانسداد السياسي لا ترتبط فقط بتشكيل الحكومات أو إنهاء الخلافات بين القوى السياسية، وإنما تتطلب تعزيز قدرة المؤسسات الدستورية على إدارة التباين السياسي وفق قواعد واضحة، بما يضمن استمرار عمل الدولة وعدم تحويل الخلاف السياسي إلى تعطيل مؤسسي.

واذ يتجلى أثر غياب الرؤية الاستراتيجية في النظام السياسي العراقي في محدودية قدرته على استشراف التحديات المستقبلية، ولا سيما في مجالات حيوية كأمن الطاقة، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، فضلاً عن تسييس بعض المؤسسات الاقتصادية وضعف فاعلية مراكز الدراسات والتخطيط الحكومي في إنتاج رؤى دقيقة. كما ينعكس قصور التخطيط طويل الأمد سلباً على قدرة الدولة في حماية مصالحها الوطنية، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالتحولات الجيوسياسية المتسارعة، بدلاً من الإسهام الفاعل في توجيه مساراتها[4].

ويظهر ذلك أن ضعف التخطيط الاستراتيجي لا يمثل تحديًا تنمويًا واقتصاديًا فحسب، بل يتحول إلى عامل مؤثر في إدارة الأزمات السياسية، لأن غياب الرؤية المسبقة يقلل قدرة الدولة على الانتقال من الاستجابة الآنية للأزمة إلى الوقاية منها واستباق تداعياتها.

ويتجلى أثر ضعف الرؤية الاستراتيجية في النظام السياسي العراقي في محدودية قدرة مؤسسات الدولة على استشراف التحديات والتعامل معها قبل تحولها إلى أزمات ممتدة، ولا سيما في الملفات المرتبطة بأمن الطاقة والأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية[5]. ولا تقتصر أهمية التخطيط الاستراتيجي في هذه المجالات على تحديد الأولويات والسياسات بعيدة المدى، وإنما تمتد إلى تعزيز قدرة المؤسسات على تحليل المخاطر وتحديد البدائل المناسبة للتعامل معها. وقد أظهرت دراسة عراقية تناولت أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات لدى منتسبي مركز إدارة الأزمات في وزارة الداخلية العراقية أن التخطيط الاستراتيجي بأبعاده المرتبطة بالرؤية والرسالة والأهداف والتحليل والخيارات الاستراتيجية يمثل متغيرًا ذا صلة بإدارة الأزمات[6]. ومن ثم، فإن ضعف التخطيط الاستراتيجي لا يمثل تحديًا تنمويًا واقتصاديًا فحسب، بل يتحول إلى عامل مؤثر في إدارة الأزمات السياسية، لأن محدودية الرؤية الاستباقية تقلل قدرة الدولة على الانتقال من الاستجابة الآنية للأزمة إلى الوقاية منها واستباق تداعياتها.يمكن القول إذن ، ان مستقبل النظام السياسي في

العراق يعتمد على حلحلة أزماته بشكل مستمر باستخدام آليات التنمية السياسية والا فانه سيخلق حالة اما استمرار النظام السياسي واداءه بشكل ضعيف وغير مجدي ، او انهياره الكامل نتيجة عجزه التام عن مواجهه الأزمات وإيجاد السبل والمناخ التنموي المطلوب لحلها.

ويتمثل أحد التحديات الراهنة في إدارة الأزمة السياسية العراقية في تراجع الثقة ببعض القوى والأحزاب السياسية التقليدية، وما رافق ذلك من بروز المرشحين المستقلين بوصفهم أحد مظاهر الرغبة في تجديد المشاركة السياسية. غير أن دخول المستقلين إلى العملية السياسية يواجه تحديات تتعلق بضعف التنظيم المؤسسي ومحدودية الموارد والخبرة السياسية مقارنة بالقوى الحزبية الراسخة، الأمر الذي قد يحد من قدرتهم على العمل بصورة مستقلة والمحافظة على مواقفهم السياسية داخل المؤسسات المنتخبة. ويكشف ذلك عن إشكالية أوسع تتمثل في صعوبة الانتقال من المشاركة السياسية الفردية إلى مشاركة مؤسسية قادرة على التأثير في عملية صنع القرار وممارسة الرقابة والمساءلة. ومن ثم، فإن التحدي لا يرتبط بمجرد وجود المستقلين أو الأحزاب التقليدية، وإنما بقدرة النظام السياسي على توفير بيئة مؤسسية تسمح بالتنافس السياسي المنظم وتدعم تعدد قنوات التمثيل والمساءلة [7]

ولا تنفصل التحديات السياسية عن الأوضاع الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة في قدرة الدولة على إدارة الأزمات والاستجابة لمطالب المجتمع. فما يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، في الوقت الذي تواجه فيه الدولة تحديات تتعلق بتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل وتوسيع دور القطاع الخاص. وتزداد أهمية هذه المسألة في إدارة الأزمات السياسية عندما تتحول الاختلالات الاقتصادية إلى ضغوط اجتماعية تتطلب استجابات حكومية مستمرة، إذ إن محدودية الموارد غير النفطية وضعف تنويع النشاط الاقتصادي يمكن أن يضيقا هامش المناورة أمام صانع القرار في مواجهة الأزمات. ولذلك، فإن إدارة الأزمة السياسية في العراق لا يمكن فصلها عن قدرة الدولة على معالجة الاختلالات الاقتصادية وبناء قاعدة تنموية أكثر تنوعًا، بما يقلل من قابلية الاقتصاد للتأثر بالصدمات ويعزز قدرة المؤسسات العامة على الاستجابة للضغوط الاجتماعية[8].

يتضح مما سبق أن التحديات التي تواجه إدارة الأزمات السياسية في العراق لا ترتبط بأزمة منفردة أو ظرف سياسي محدد، وإنما تتداخل فيها عوامل سياسية ومؤسسية ودستورية واقتصادية. ويكشف هذا التداخل عن حاجة النظام السياسي إلى تطوير آليات أكثر فاعلية لإدارة الخلافات، وتعزيز قدرة المؤسسات الدستورية على احتواء الأزمات قبل تحولها إلى حالات انسداد ممتدة. ومن ثم، فإن معالجة الأزمات السياسية تتطلب الانتقال من الاستجابة المؤقتة للأزمات إلى بناء آليات مؤسسية قادرة على الوقاية منها وإدارتها بصورة مستدامة.

المطلب الثاني

آفاق المستقبل السياسي في العراق حتى عام 2026

يشهد المشهد السياسي في العراق تحولات مستمرة تعكس تفاعلاً معقداً بين متطلبات الاستقرار السياسي والحاجة إلى معالجة الملفات المتراكمة التي أثرت في أداء مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق، يرتبط استشراف المسار السياسي للعراق حتى عام 2026 بمدى قدرة المؤسسات السياسية على إدارة الخلافات وتعزيز التوافق بين القوى السياسية، بما يتيح معالجة التحديات المتصلة بالاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي. كما تبرز ديناميكية القوى السياسية ومستوى التوافق داخل المؤسسة البرلمانية بوصفهما من العوامل المؤثرة في قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتحديات القائمة[9].

وتشير المعطيات المتعلقة بالمشهد السياسي الراهن إلى استمرار الحاجة إلى معالجة عدد من الملفات المؤسسية والاقتصادية التي تؤثر في أداء الدولة وقدرتها على الاستجابة لمطالب المجتمع. وفي هذا الإطار، تبرز قضايا مكافحة الفساد، وتحسين فرص العمل، وتطوير الخدمات العامة بوصفها ملفات ذات صلة مباشرة بتقييم المواطنين لأداء المؤسسات الحكومية. وقد أظهرت نتائج المسح الوطني الذي أجراه الباروميتر العربي في العراق عام 2024 أن الفساد ظل يمثل أبرز تحدٍّ من وجهة نظر المواطنين بنسبة 33%، في حين عدَّ 45% منهم البطالة أبرز مشكلة اقتصادية، وهو ما يعكس استمرار ارتباط الاستقرار السياسي بالقدرة على معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة[10].

يرتبط مستقبل الاستقرار السياسي في العراق ارتباطاً وثيقاً بقدرته على معالجة التحديات الاقتصادية والمالية التي تحد من قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها العامة والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العراقي لا يزال يواجه تحديات هيكلية تتمثل في الاعتماد الكبير على النفط، واتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وضعف نمو الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، وعدم كفاءة قطاع الكهرباء، فضلاً عن استمرار مواطن الضعف في الحوكمة وانتشار الفساد. كما أشار التقرير إلى أن انخفاض أسعار النفط يمثل مصدر ضغط إضافي على المالية العامة، في ظل ارتفاع حساسية الاقتصاد العراقي للإيرادات النفطية ومحدودية القدرة على توسيع الإنفاق غير النفطي. وقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي من 13.8% عام 2023 إلى نحو 2.5% عام 2024، وهو ما يعكس استمرار القيود التمويلية والتحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد. ومن ثم، فإن آفاق الاستقرار السياسي لا يمكن فصلها عن قدرة الدولة على تحقيق إصلاحات اقتصادية ومؤسسية تقلل من الاعتماد على النفط، وتعزز دور القطاع الخاص، وتحسن كفاءة الإنفاق العام والحوكمة، بما يدعم قدرة الدولة على مواجهة الأزمات

الاقتصادية والاجتماعية بصورة أكثر استدامة.[11].ومن ثم، فإن آفاق الاستقرار السياسي في العراق حتى عام 2026 وما بعده ستتأثر بمدى قدرة المؤسسات السياسية والاقتصادية على الانتقال من إدارة الأزمات بصورة ظرفية إلى تبني إصلاحات مؤسسية وتنموية أكثر استدامة[12].

وعلى المستوى المؤسسي، تمثل الرقابة والمساءلة من الآليات الأساسية لتعزيز فاعلية مؤسسات الدولة والحد من مظاهر الفساد، ولا سيما من خلال المؤسسات المعنية بالرقابة التشريعية والقضائية ومكافحة الفساد. وتكتسب هذه الآليات أهمية إضافية في الحالة العراقية في ضوء استمرار ضعف الثقة ببعض المؤسسات السياسية[13]؛ إذ أظهرت بيانات الباروميتر العربي لعام 2024 أن نسبة الثقة بالحكومة بلغت 34%، في حين بلغت الثقة بالبرلمان 21%، مقابل 42% للنظام القانوني. ويشير ذلك إلى أن تعزيز المساءلة المؤسسية لا يرتبط فقط بضبط أداء مؤسسات الدولة، وإنما يرتبط أيضاً بإعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة[14].

وعلى المستوى الخارجي، يرتبط مستقبل الاستقرار السياسي العراقي كذلك بقدرة الدولة على إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية بما يدعم مصالحها الاقتصادية والأمنية ويعزز فرص التعاون الإقليمي. ويبرز في هذا السياق مشروع طريق التنمية بوصفه أحد المشاريع التي تتداخل فيها أبعاد النقل والتجارة والاستثمار والاتصال الإقليمي، بما يجعله مرتبطاً بالسياسة الاقتصادية والعلاقات الإقليمية للعراق. وقد أشار البنك الدولي إلى أن تعزيز الاتصال الإقليمي من خلال مشروع طريق التنمية يمكن أن يسهم في دعم التجارة والنمو وتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط[15].

وبذلك فأن الاصلاح السياسي أضحى أمرا ضروريا لتقويم مسار النظام السياسي العراقي، وذلك بعد التجربة الديمقراطية، تلك التجربة التي جاءت بطريقة الصدمة والترويع وبعيدا عن التدريجية التاريخية للتجارب الديمقراطية التي مرت على الكثير من النظم السياسية في العالم، وهذا يستوجب وجود ارادة سياسية للنخب الحاكمة في اجراء الاصلاحات الضرورية لأجهزة ومؤسسات الدولة، تمكنها من أداء مهامها بشكل سليم ، على أن تستند تلك الاصلاحات إلى أهم معايير الحكم الرشيد (الشفافية المساءلة، المحاسبة، الرؤية الاستراتيجية لبناء مؤسسات حكومية تعتمد حكم القانون وفرضه على كل الأفراد حكاما ومحكومين، وأن لا يكون الاصلاح المرحلة زمنية معينة وإنما يكون مستمرا وتكامليا ، وانعكاس للبيئة السياسية الداخلية الدائمة التغيير، وأن تتناغم تلك الاصلاحات السياسية مع الاهداف التنموية للألفية الثالثة (2015- (2030) ، واعتبارها خارطة طريق للإصلاح الحكومي المؤسسي في العراق في المستقبل المنظور، وبهذا الصدد يمكن صياغة جملة من المعايير لتقييم مشاريع إعادة بناء الدولة لدى الأنظمة السياسية، لعل أهمها: معيار العدل)، و معيار الشرعية)، ولنا أن نقول بأنَّ النظام الذي يحقق العدالة الاجتماعية والشرعية السياسية فإنَّ مشروعه في

بناء الدولة يكون في المستوى المطلوب[16].

على ما تقدم، يتضح أن آفاق المستقبل السياسي في العراق لا تتحدد بالعوامل السياسية وحدها، وإنما تتأثر بتفاعل مجموعة من العوامل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية. ويكشف ذلك عن أهمية الانتقال من إدارة الأزمات بصورة ظرفية إلى بناء آليات مؤسسية أكثر قدرة على الوقاية من الأزمات واحتواء آثارها، من خلال تعزيز المساءلة، وتحسين الأداء الحكومي، ودعم التنويع الاقتصادي، وتطوير آليات الحوار والتوافق السياسي. ومن ثم، فإن استقرار النظام السياسي خلال المرحلة المقبلة يرتبط بمدى قدرة مؤسساته على تحويل الإصلاح من إجراءات مرحلية إلى مسار مؤسسي مستمر.

المبحث الثاني

القانون الإداري وإدارة الأزمات

يمثل القانون الإداري إطاراً قانونياً أساسياً لتنظيم عمل الإدارة العامة وتحديد اختصاصاتها ووسائل ممارستها للوظيفة الإدارية، بما يضمن خضوع النشاط الإداري لمبدأ المشروعية واستمرارية المرافق العامة. وتزداد أهمية هذا الإطار في حالات الأزمات، التي تفرض على الإدارة الموازنة بين سرعة الاستجابة لمتطلبات الظروف الاستثنائية وبين الالتزام بالحدود الدستورية والقانونية وحماية الحقوق والحريات. ومن ثم، لا تقتصر وظيفة القانون الإداري في إدارة الأزمات على منح الإدارة الوسائل اللازمة للتدخل، وإنما تمتد إلى تحديد نطاق هذا التدخل وضمان خضوعه للرقابة القانونية.

المطلب الأول

دور القانون الإداري في تنظيم الاستجابة المؤسسية

يبرز دور القانون الإداري في تنظيم الاستجابة المؤسسية للأزمات من خلال تحديد اختصاصات الإدارة العامة وتنظيم وسائل تدخلها، بما يمكّنها من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الظروف الاستثنائية، مع ضمان خضوع تلك التدابير لمبدأ المشروعية والرقابة القانونية. كما يسهم هذا الإطار في تحقيق التوازن بين مقتضيات الاستجابة السريعة للأزمات وبين حماية الحقوق والحريات، بحيث لا تتحول الضرورة الإدارية إلى وسيلة لتجاوز الحدود الدستورية والقانونية.

شهد النظام القانوني العراقي بعد عام 2003 تطوراً في بنية التنظيم المؤسسي للدولة، ومن أبرز مظاهره تكريس عدد من الهيئات المستقلة ذات الطبيعة الدستورية أو القانونية الخاصة. وقد نظم دستور

جمهورية العراق لعام 2005 هذه الهيئات ضمن أحكامه، ولا سيما المادتين (102) و(103)، إذ عدَّ المفوضية العليا لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، كما نص على استقلال عدد من المؤسسات مالياً وإدارياً، ومنها البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف، مع تحديد طبيعة ارتباط كل منها وفقاً للأحكام الدستورية. وبذلك، لا تقوم استقلالية هذه الهيئات على انفصالها المطلق عن السلطات العامة، وإنما على منحها قدراً من الاستقلال الوظيفي والمالي والإداري، مع إخضاعها في الوقت ذاته لأشكال الرقابة والارتباط التي حددها الدستور والقانون[17].

ويترتب على التنظيم الدستوري للهيئات المستقلة تعدد في طبيعة الاختصاصات الرقابية التي تمارسها، تبعاً لطبيعة كل هيئة والأساس الدستوري أو القانوني المنشئ لها ولذلك، فإن نطاق الرقابة التي تمارسها هذه الهيئات لا يحدد بصورة عامة لجميع المؤسسات، وإنما يتحدد وفقاً للنصوص التي تنظم اختصاص كل هيئة، وبما ينسجم مع مبدأ المشروعية والفصل بين السلطات وقد أثارت هذه البنية القانونية مسائل تتعلق بحدود الاستقلال الإداري والمالي، وطبيعة الرقابة البرلمانية، ومدى ارتباط الهيئات المستقلة بالسلطات العامة، وهي مسائل أكدت التطبيقات القضائية أهميتها في تحديد المركز القانوني لهذه الهيئات[18]. الأمر الذي أفرز إشكالات نظرية وعملية تتعلق بمشروعية هذه الرقابة، وحدودها القانونية، وآلياتها، وضماناتها، كون الرقابة هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي نظام دستوري فعال، ولا يمكن أن تتحقق شرعية السلطة أو تنظيم العلاقات بين الكيانات المختلفة داخل المجتمع دون وجود آليات رقابية واضحة وفعالة[19].

وتتمتع هذه الهيئات المستقلة باستقلال تنظيمي ووظيفي يسمح لها بممارسة الرقابة بفاعلية دون الخضوع المباشر لأي تأثير سياسي، وقد فرضت التطورات السياسية والاقتصادية في العراق بعد 2003 إنشاء عدد من هذه الهيئات، بعضها مكتسب للطابع الدستوري، وبعضها الآخر تأسس على أساس قوانين خاصة، مع منحها صلاحيات رقابية واسعة تشمل جهات متعددة، بما في ذلك كيانات غير تابعة للدولة أو القطاع العام[20].

وفي هذا السياق، تمثل هيئة النزاهة الاتحادية إحدى الهيئات المستقلة التي تؤدي وظيفة رقابية ومكافحة للفساد في إطار دستوري وقانوني محدد. وقد نص دستور جمهورية العراق لعام 2005 على استقلال الهيئة وإخضاعها لرقابة مجلس النواب، بينما نظم قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة 2011 المعدل اختصاصاتها وآليات عملها.بما يعزز مبدأ المساءلة ويحقق الشفافية في الأداء العام.

إذ تمثل هيئة النزاهة جزءًا من منظومة الأجهزة الرقابية الحكومية التي تشمل السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان العراقي، والأجهزة الرقابية الأخرى مثل ديوان الرقابة المالية[21] ومكاتب المفتشين العموميين(ما مكاتب المفتشين العموميين التي كانت جزءاً من منظومة الرقابة الإدارية بعد عام 2003، فقد أُلغيت بموجب قانون رقم (24) لسنة 2019، ولذلك لا ينبغي إدراجها ضمن الأجهزة الرقابية القائمة في الوقت الحاضر)[22] ، ويعمل كل منها وفق ما حدده الدستور العراقي لعام 2005 والقوانين الوطنية ذات الصلة لمكافحة الفساد والإدارة المالية الرشيدة ويتيح القانون الإداري لهذه الهيئات الاستقلالية الوظيفية والتنظيمية بما يمكنها من ممارسة الرقابة على الجهات الحكومية والخاصة دون تأثير مباشر من السلطات التنفيذية أو السياسية[23].

وفي هذا السياق، يمثل ديوان الرقابة المالية مثالًا واضحًا على كيفية تنظيم القانون الإداري للرقابة المالية والإدارية أذ يعد أحد أهم أجهزة الرقابة المالية في العراق، وتعود جذور الرقابة المالية العليا فيه إلى مرحلة مبكرة من تاريخ الدولة العراقية؛ إذ تأسست دائرة تدقيق الحسابات العامة بموجب القانون رقم (17) لسنة 1927، ثم تطورت البنية التشريعية المنظمة للرقابة المالية وصولاً إلى قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 ويمنح القانون الديوان شخصية معنوية واستقلالاً مالياً وإدارياً، ويربطه بمجلس النواب، كما يحدد اختصاصاته في الرقابة والتدقيق على حسابات وأنشطة الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة وفاعلية تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات. وبذلك يمثل الديوان إحدى الآليات المؤسسية التي تسهم في تعزيز الرقابة على المال العام ودعم المساءلة المالية والإدارية وتنص المادة السادسة من قانون ديوان الرقابة المالية على مهامه الرئيسية، والتي تشمل [24]:

أ. رقابة وتدقيق الحسابات: التأكد من صحة وشفافية استخدام الأموال العامة.
ب. التحقق من تنفيذ القوانين والأنظمة: ضمان التزام الجهات المختلفة بالمعايير المحاسبية والرقابية.
ج. رقابة على تقييم الأداء: تحليل أداء الجهات المشمولة بالرقابة وتقديم التوصيات لتحسين الكفاءة.
د. تقديم العون الفني: توفير الدعم والمشورة الفنية في المجالات المحاسبية والإدارية والتنظيمية.

ويوضح الجدول رقم (1) تعدد المستويات والجهات التي تضطلع بأدوار مختلفة في تنظيم الاستجابة المؤسسية للأزمات، من خلال بيان اختصاصات القانون الإداري والجهات الرقابية والتنفيذية، والأسس القانونية التي تستند إليها في ممارسة وظائفها

الجدول رقم(1) : يوضح دور القانون الإداري والجهات الرقابية في تنظيم الاستجابة المؤسسي

الأساس القانوني	الاختصاص في مجال الاستجابة والرقابة	الجهة/الإطار القانوني
الدستور والقوانين الإدارية النافذة	تنظيم الاختصاصات والإجراءات الإدارية وضمان خضوع الإدارة لمبدأ المشروعية والرقابة	القانون الإداري
المادة (102) من الدستور وقانون النزاهة رقم (30) لسنة 2011 المعدل	مكافحة الفساد والتحقيق في قضايا الفساد وفق الاختصاصات القانونية وتعزيز النزاهة	هيئة النزاهة الاتحادية
المادة (103) من الدستور وقانون الديوان رقم (31) لسنة 2011	الرقابة والتدقيق على الأموال العامة وحسابات وأنشطة الجهات الخاضعة للرقابة وتقييم الأداء المالي	ديوان الرقابة المالية الاتحادي
الدستور العراقي لسنة 2005	ممارسة الرقابة على الهيئات والمؤسسات التي أخضعها الدستور لرقابته	مجلس النواب
الدستور والقوانين النافذة	تنفيذ السياسات العامة وإدارة الموارد وتنفيذ القوانين والأنظمة	الجهات التنفيذية والإدارية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : ياسر مظهر احمد عطا ، دور المؤسسات الحكومية في محاربة الفساد والوقاية منه ، المفوضية العليا لحقوق الانسان ، شعبة الدراسات والبحوث، 2021،ص 11. علي محمد عطا، الوسائل الحكومية في مكافحة جريمة استغلال الصفة النيابية مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، العدد8، المجلد 6، 2025، ص866. دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادتان (102) و(103)؛ وقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة 2011 المعدل؛ وقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011، المادتين (5) و(6).

يكشف الجدول رقم (1) عن تعدد الأطر والجهات التي تسهم في تنظيم الاستجابة المؤسسية في العراق، إذ يتوزع هذا الدور بين الإطار القانوني الذي ينظم الاختصاصات والإجراءات الإدارية، والجهات الرقابية التي تتولى مهام النزاهة والرقابة المالية، والسلطة التشريعية التي تمارس الرقابة في الحدود التي رسمها الدستور، فضلاً عن الجهات التنفيذية والإدارية التي تضطلع بتنفيذ السياسات العامة وإدارة الموارد.

ويعكس هذا التعدد أهمية توزيع الوظائف المؤسسية في مواجهة الأزمات، إلا أن تعدد الجهات لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستجابة الفعالة ما لم يقترن بوضوح الاختصاصات وتكامل الأدوار والتنسيق بينها.

ويلاحظ من الناحية النقدية أن القانون الإداري في هذا التنظيم لا يمثل جهة مؤسسية مستقلة، وإنما يمثل الإطار القانوني الذي يحكم ممارسة الوظيفة الإدارية ويحدد اختصاصات الإدارة وإجراءاتها ويخضع نشاطها لمبدأ المشروعية والرقابة. ومن ثم، فإن وضع القانون الإداري إلى جانب الجهات المؤسسية في الجدول ينبغي فهمه باعتباره أساساً قانونياً ناظماً لعمل تلك الجهات، وليس مستوى مؤسسياً موازياً لها. كما أن الاستجابة المؤسسية للأزمات لا تنحصر في الرقابة على الفساد أو المال العام، وإنما تمتد إلى تنظيم عملية اتخاذ القرار الإداري، وضمان استمرارية المرافق العامة، وإدارة الموارد، وتحديد المسؤوليات أثناء الظروف الاستثنائية.

كما يكشف الجدول عن أهمية التكامل بين هيئة النزاهة الاتحادية وديوان الرقابة المالية الاتحادي والجهات التنفيذية ومجلس النواب، إلا أن اختلاف طبيعة الاختصاصات بين هذه الجهات يقتضي عدم النظر إليها بوصفها جهات تؤدي وظيفة واحدة، وإنما باعتبارها حلقات متمايزة ضمن منظومة الرقابة والاستجابة المؤسسية. ففاعلية هذه المنظومة تعتمد على قدرة كل جهة على ممارسة اختصاصها ضمن الحدود القانونية المقررة لها، مع وجود آليات واضحة للتنسيق وتبادل المعلومات وتحديد المسؤولية، ولا سيما في الأزمات التي تتداخل فيها الجوانب الإدارية والمالية والرقابية.

ومن زاوية أخرى، فإن الجدول يبين أن الأساس القانوني للاستجابة المؤسسية يتوزع بين الدستور والتشريعات الخاصة والقوانين والأنظمة الإدارية، وهو ما يوفر تعدداً في مصادر الاختصاص القانوني، إلا أن هذا التعدد قد يثير إشكالية عملية عندما تتداخل الاختصاصات أو تتعدد الجهات المتدخلة في معالجة الأزمة. ولذلك، فإن معيار فاعلية التنظيم القانوني لا يتمثل في كثرة النصوص أو تعدد الجهات، وإنما في مدى وضوح الاختصاصات، وتحديد المسؤوليات، وسرعة اتخاذ القرار، ووجود رقابة فعالة على ممارسة السلطة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الجدول يوضح وجود بنية قانونية ومؤسسية متعددة المستويات لتنظيم الاستجابة والرقابة، إلا أن التحدي الأساسي يتمثل في الانتقال من مجرد توزيع الاختصاصات إلى تحقيق التكامل المؤسسي بينها. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في إدارة الأزمات؛ لأن سرعة الاستجابة

تتطلب وضوح الجهة المختصة، ومنع الازدواج في القرارات، وضمان خضوع التدابير المتخذة لمبدأ المشروعية والرقابة، بما يحقق التوازن بين متطلبات مواجهة الأزمة وحماية الحقوق والحريات.

وتأسيساً على ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة حدود الاختصاصات الرقابية وطبيعة العلاقة بين الإدارة العامة والهيئات المستقلة، ولا سيما في الحالات التي تتداخل فيها الاختصاصات أو تتعدد فيها الجهات الرقابية ذات الصلة بالأزمة. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة من منظور القانون الإداري؛ لأن فاعلية الاستجابة المؤسسية لا تتوقف على وجود قواعد قانونية تمنح الاختصاصات فحسب، وإنما تتطلب أيضاً وضوح توزيعها وتحديد المسؤوليات ومنع الازدواج أو التعارض في ممارستها.

المطلب الثاني

الاستشراف المستقبلي لدور القانون الإداري حتى عام 2026

يتجه دور القانون الإداري مستقبلاً نحو تعزيز قدرته على مواكبة التحولات السياسية والإدارية، بما يدعم كفاءة إدارة الأزمات. كما يُتوقع أن يشهد تطوراً في أدواته التنظيمية والرقابية بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الحديثة، ولا سيما في مجالات الرقمنة والشفافية والمساءلة، بما يعزز قدرته على الاستجابة للتحولات المتسارعة حتى عام 2026.

إن الفساد الإداري في العراق يقوض ثقة الجمهور ويهدر الموارد، ورغم سن قانون النزاهة وإنشاء هيئة النزاهة الاتحادية، لا تزال مكافحة الفساد تواجه تحديات تتعلق بفاعلية التطبيق والتنسيق بين المؤسسات. وتشير الدراسات إلى أهمية الإطار القانوني في تعزيز الحوكمة الرشيدة، إلا أن فاعلية هذا الإطار ترتبط بمدى كفاءة إنفاذه وتكامل الأدوار بين المؤسسات المعنية. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تعزيز تطبيق القانون، وحماية المبلغين عن المخالفات، ومواءمة الأطر التنظيمية مع المعايير الدولية بما يعزز المساءلة والحوكمة[25].

إن الهيئات المستقلة تعد جزءاً من هيكلية الدولة، ظهرت نتيجة اتساع وظيفة الحكومة والمهام الموكلة إليها في نشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية[26]ويكتسب دور هذه الهيئات أهمية مستقبلية في تعزيز الرقابة المؤسسية، ولا سيما مع الاتجاه نحو تطوير أدوات الحوكمة والرقابة الرقمية، بما يتطلب وضوح اختصاصاتها وتكاملها مع بقية مؤسسات الدولة[27].

أصبح من الضروري اعتماد استراتيجية شاملة تقوم على جهود مشتركة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتعزيز الوعي ومكافحة كل أشكال الفساد. وتشمل هذه الاستراتيجية ترسيخ التعاون الدولي

والإقليمي، وتفعيل المبادرات مثل (Star) التي تتيح التحفظ على الأموال المهربة والتحقيق في مصادرها، مع ضمان عدم تمتع أي مسؤول بحصانة سياسية أو دبلوماسية. كما ينبغي تعزيز مبدأ فصل السلطات وتكريس استقلال القضاء في محاسبة المفسدين، وتشريع قوانين تمنع ازدواج الجنسية لمن يتولى مناصب سيادية لضمان المساءلة. ويتطلب مكافحة الفساد أيضًا تعزيز الشفافية بالكشف عن حالات الفساد بعد صدور الأحكام القضائية، وإبعاد السياسيين عن الهيئات الرقابية لضمان استقلاليتها، وإشاعة ثقافة النزاهة والقيم الأخلاقية في العمل عبر برامج التوعية والتثقيف الرسمي والتربوي. هذه الجهود المتكاملة تسهم في حماية الموارد العامة وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة[28] فعلى سبيل المثال نظام Laserficheليزرفيش الذي أطلقته الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 7 تشرين الثاني 2023، يهدف إلى رقمنة إدارة المؤسسات الحكومية، تعزيز الشفافية، رفع الكفاءة، وأتمتة العمليات لتقليل الفساد وتحسين المساءلة في العراق[29].

وعلى صعيد مكافحة الفساد قانونياً، أجرت هيئة النزاهة الاتحادية ورش عمل في عام 2025 استعرضت دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة، مع التركيز على الفوائد المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء الإداري وتعزيز النزاهة والشفافية، من خلال توظيف التقنيات الرقمية في حماية البيانات وتحسين أمن وسرية المعلومات بين الجهات الحكومية وتسجيل العمليات الرقمية. كما عُدَّ توظيف هذه التقنيات اتجاهاً مستقبلياً للانتقال من الإجراءات التقليدية إلى بيئة رقابية استباقية ذكية، يمكن أن تسهم في تطوير فاعلية عمل الهيئة وتعزيز قدرتها على الكشف المبكر عن مظاهر الفساد.[30]

إذ شهد العراق مبادرات دولية إلكترونية ومؤسسية في مجال مكافحة الفساد، وفي هذا السياق تهدف مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد والتحكيم (ACAI) إلى تعزيز الجهود العراقية لمواجهة الفساد بشكل مستدام، وتهيئة بيئة داعمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية القطاع الخاص. وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، تعمل المبادرة على تحسين الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة، إلى جانب تقديم الدعم الفني المتخصص لمراجعة قوانين مكافحة الفساد وإصلاحها بما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية. كما دخلت المبادرة مرحلة ثانية في عام 2025، بما يعكس استمرار الاتجاه نحو دعم الإصلاح القانوني والمؤسسي وتعزيز الحوكمة في العراق[31]

وفي أفق عام 2026، من المتوقع أن يشهد القانون الإداري تحولات كبيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتزايد العولمة، وتغير احتياجات المجتمع. ومن المتوقع أن يصبح التشريع أكثر تفصيلاً وتخصصاً، وأن يركز على تنظيم المجالات الجديدة التي ظهرت نتيجة للتقدم التكنولوجي، مثل التجارة الإلكترونية، وحماية

البيانات، والذكاء الاصطناعي. كما من المتوقع أن يزداد دور العرف الإداري في تنظيم العلاقات بين الإدارات المختلفة وتحديد إجراءات العمل الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزداد أهمية مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، خاصة مع تزايد وعي الأفراد بحقوقهم وحرياتهم. وأخيراً، من المتوقع أن يستمر الفقه والقضاء في لعب دور مهم في تفسير القوانين واللوائح، وفي تطوير المبادئ القانونية الجديدة. ومن ثم، يُتوقع أن يشهد القانون الإداري في عام 2026 تركيزاً أكبر على الشفافية والمساءلة، مع توظيف التكنولوجيا لتعزيز هذه الجوانب[32].

يتضح مما تقدم أن القانون الإداري يؤدي دوراً محورياً في تنظيم الاستجابة المؤسسية للأزمات، من خلال وضع الأطر القانونية التي تنظم عمل الإدارة العامة، وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات، وضبط إجراءات اتخاذ القرار، وإخضاع النشاط الإداري لمتطلبات المشروعية والرقابة والمساءلة. كما أظهر تحليل الجهات والمؤسسات الرقابية أن مواجهة الأزمات لا تعتمد على جهة واحدة، وإنما تقوم على تكامل مجموعة من الأدوار القانونية والتنفيذية والرقابية، بما يحقق التوازن بين متطلبات سرعة الاستجابة للأزمة وبين ضرورة الالتزام بالقواعد القانونية وحماية حقوق الأفراد.

وفي هذا السياق، يتجه الدور المستقبلي للقانون الإداري في العراق نحو تعزيز قدرته على مواكبة التحولات السياسية والإدارية والتكنولوجية، ولا سيما في مجالات الحوكمة الرقمية، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير آليات الرقابة المؤسسية. ولم يعد دور القانون الإداري مقتصراً على تنظيم النشاط الإداري بصورته التقليدية، بل أصبح مطالباً بمواكبة المستجدات التي تفرضها التقنيات الحديثة، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية في العمل الحكومي والرقابي، بما يمكن أن يسهم في تحسين الأداء الإداري والكشف المبكر عن مواطن الخلل والفساد.

كما أن فاعلية هذا الدور المستقبلي لا تتوقف على استحداث القواعد القانونية فحسب، وإنما تتطلب تكامل الأطر التشريعية مع المؤسسات التنفيذية والرقابية، ووضوح الاختصاصات وتكاملها، وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، بما يرفع من كفاءة الاستجابة للأزمات ويحد من آثارها. ومن ثم، فإن تطوير القانون الإداري في مجال إدارة الأزمات لا ينبغي أن ينصرف إلى زيادة القواعد والتشريعات فحسب، وإنما إلى بناء منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة تجمع بين المشروعية والرقابة والمرونة والاستباق، وتستفيد من التحول الرقمي والتطور التكنولوجي، بما يعزز قدرة الإدارة العامة على مواجهة الأزمات الراهنة والمستقبلية بكفاءة وفاعلية، ويحافظ في الوقت ذاته على حقوق الأفراد وحرياتهم .

الخاتمة

خلص البحث إلى أن إدارة الأزمات تمثل أحد الاختبارات الأساسية لقدرة الدولة ومؤسساتها على المحافظة على انتظام المرافق العامة، وحماية المصالح العامة، وضمان استمرار أداء الوظائف والمهام الحكومية في الظروف الاستثنائية. وقد أظهر البحث أن نجاح الاستجابة للأزمات لا يرتبط بالقدرة التنفيذية وحدها، وإنما يستند كذلك إلى وجود إطار قانوني وإداري واضح ينظم الاختصاصات والمسؤوليات، ويحدد آليات اتخاذ القرار، ويضمن خضوع الإدارة لمبدأ المشروعية والرقابة والمساءلة.

كما بيّن البحث أن القانون الإداري يؤدي دوراً أساسياً في تنظيم الاستجابة المؤسسية للأزمات، من خلال تحديد الأطر القانونية لعمل الإدارة العامة، وتنظيم العلاقة بين مختلف الجهات التنفيذية والرقابية، فضلاً عن توفير الضمانات القانونية التي تحول دون تحول الظروف الاستثنائية إلى مبرر للخروج عن مقتضيات المشروعية. ومن ثم، فإن فاعلية القانون الإداري في إدارة الأزمات لا تقاس بكثرة القواعد القانونية فحسب، وإنما بمدى وضوحها وقابليتها للتطبيق، وتكاملها مع الهياكل المؤسسية، وقدرة الجهات المختصة على تنفيذها بصورة منسقة وسريعة.

وأظهر البحث كذلك أن التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي يفرضان أبعاداً جديدة على القانون الإداري وإدارة الأزمات، الأمر الذي يستدعي تطوير الأدوات القانونية والرقابية بما يتناسب مع استخدام الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة. ويقتضي ذلك الانتقال التدريجي من نمط الاستجابة التقليدية إلى نهج أكثر استباقية يقوم على التنبؤ بالمخاطر، وتحسين تدفق المعلومات، وتعزيز الشفافية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في دعم القرار والرقابة.

وبناءً على ذلك، فإن تطوير إدارة الأزمات في العراق يتطلب رؤية مؤسسية متكاملة لا تقتصر على معالجة الأزمة بعد وقوعها، وإنما تمتد إلى الوقاية والاستعداد والاستجابة والتعافي، ضمن إطار قانوني يوازن بين متطلبات الفاعلية في مواجهة الأزمات وبين حماية الحقوق والحريات وضمان سيادة القانون. ويشكل تكامل القانون الإداري مع آليات الحوكمة والرقابة والتحول الرقمي أساساً مهماً لبناء إدارة عامة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الراهنة والمستقبلية بكفاءة ومرونة واستدامة.

أولاً: الاستنتاجات

1. **إن القانون الإداري يمثل إطاراً أساسياً لتنظيم الاستجابة المؤسسية للأزمات،** إذ يسهم في تحديد الاختصاصات والمسؤوليات والإجراءات الإدارية، ويضمن خضوع القرارات والتدابير المتخذة أثناء الأزمات لمبدأ المشروعية والرقابة والمساءلة.
2. **إن تعدد الجهات التنفيذية والرقابية لا يكفي وحده لضمان فاعلية إدارة الأزمات،** إذ ترتبط كفاءة الاستجابة بمدى وضوح الاختصاصات وتكامل الأدوار والتنسيق وتبادل المعلومات بين المؤسسات، بما يمنع تداخل المسؤوليات أو تضاربها أثناء الأزمات.
3. **إن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي أصبحا من العوامل المؤثرة في التطور المستقبلي للقانون الإداري وإدارة الأزمات،** لما توفره التقنيات الحديثة من إمكانات في تحسين الأداء الإداري، وتعزيز الشفافية، وتطوير الرقابة، ودعم الكشف المبكر عن مواطن الخلل والفساد.
4. **إن تطوير المنظومة القانونية والإدارية لإدارة الأزمات يتطلب الانتقال من الاستجابة التقليدية إلى الاستجابة الاستباقية،** من خلال تعزيز الوقاية والاستعداد والتخطيط المسبق، مع المحافظة على التوازن بين سرعة اتخاذ القرار في الظروف الاستثنائية وبين حماية الحقوق والحريات وسيادة القانون.

ثانياً: المقترحات

1. **مراجعة وتطوير التشريعات والأطر القانونية ذات الصلة بإدارة الأزمات،** بما يضمن وضوح الاختصاصات والمسؤوليات والإجراءات في الظروف الاستثنائية، ويحد من التداخل بين الجهات والمؤسسات المعنية بالاستجابة للأزمات.
2. **تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات التنفيذية والرقابية،** من خلال وضع آليات واضحة لتبادل المعلومات وتوحيد الإجراءات وتحديد المسؤوليات، بما يسهم في سرعة الاستجابة للأزمات ورفع كفاءة استخدام الموارد العامة.
3. **توسيع توظيف التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الإدارة والرقابة،** مع وضع أطر قانونية وتنظيمية تكفل حماية البيانات وسرية المعلومات وأمن الأنظمة الرقمية، وتضمن استخدام التقنيات الحديثة بصورة مسؤولة وشفافة.

4. **اعتماد منهج استباقي ومستدام في إدارة الأزمات**، يقوم على تحديد المخاطر المحتملة وإعداد خطط مسبقة للاستجابة والتعافي، وتطوير قدرات الموظفين والمؤسسات، وإجراء مراجعة دورية لفاعلية التشريعات والإجراءات في ضوء الأزمات والتغيرات الإدارية والتكنولوجية.

-الهوامش :

[1] نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد43، 2023، ص55. بتصرف .

[2] صابرين ستار جبار، سياسات التوازن الصعب (العراق بين الانسداد السياسي وضغوط المحاور الاقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2026، ص4-5.

[3] المصدر نفسه .

[4] طريق الشعب، غياب الرؤية الاستراتيجية في إدارة الأزمات الاقتصادية: اقتصاد في مهب الأزمات.. الصراعات الإقليمية تكشف غياب التخطيط الاستراتيجي، *طريق الشعب*، 24آذار/مارس 2026، https://www.tareeqashaab.com/index.php/report/32058-ghyab-alrwyt-alastratyjyt-fy-adart-alazmat-alaqtsadyt-aqtsad-fy-mhb-alazmat-alsra-at-alaqlymyt-tkshf-ghyab-altkhtyt-alastratyjy

[5] Bassam Yousif, Omar El-Joumayle, and Jehan Baban, "Exploring the Water-Energy-Food Nexus in Context of Conflict in Iraq," *Energy Nexus* 11 (2023): 100233, https://doi.org/10.1016/j.nexus.2023.100233.

[6] حيدر صكر حمزه، أمير ساجت مدلول، وأمير حسين الهامي، تأثير التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات: دراسة تحليلية لآراء عينة من منتسبي مركز إدارة الأزمات بوزارة الداخلية العراقية، *مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية*، 2026. https://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/en/article/view/1157?utm .

[7] حيدر عبد الستار الأجودي، مركز المستقبل ناقش.. مستقبل الاستقرار في العراق على ضوء السلوك السياسي في 2025، *شبكة النبأ المعلوماتية*، 25كانون الأول 2025. https://www.annabaa.org/arabic/reports/44737

[8] Yousif et al., "Exploring the Water-Energy-Food Nexus in Context of Conflict in Iraq," 100233.

[9] د. حنان محمود عبد الرحيم، الوضع السياسي: استقرار نسبي وتحديات مستمرة«، *جريدة الزوراء العراقية*، 28آذار 2026، https://alzawraapaper.com/content.php?id=384806.

[10] Arab Barometer, *Iraq Public Opinion Report 2024* (December 13, 2024), https://www.arabbarometer.org/report/iraq-public-opinion-report-2024/

[11] International Monetary Fund, "Iraq: 2025 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Informational Annex," *IMF Staff Country Reports* 2025, P4-5.

[12] حيدر عبد الستار الأجودي، مستقبل الاستقرار في العراق على ضوء السلوك السياسي في 2025، **مصدر سبق ذكره**.

[13] Renad Mansour, "03 Exploring Iraq's Key Accountability Mechanisms," in *Tackling Iraq's Unaccountable State: A Networked Approach to Mobilizing Reformers* (Chatham House, 2023),

https://www.chathamhouse.org/2023/12/tackling-iraqs-unaccountable-state/03-exploring-iraqs-key-accountability-mechanisms.

[14] Arab Barometer, *Iraq Country Report*, 18

[15] World Bank, "Iraq: New US$930 Million Project to Extend and Modernize Railways, Promote Regional Connectivity and Boost Growth," June 25, 2025, World Bank.

[16] ياسر علي ابراهيم سلامة، بناء الدولة في العراق :دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء، مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد 3، المجلد 25، 2021 ، ص6.

[17] المادة (102) ،(103)، الدستور العراقي الدائم لعام2005.للمزيد :ينظر: المحكمة الاتحادية العليا في جمهورية العراق، قرارها المرقم (122/اتحادية/2022.

[18] Supreme Federal Court of Iraq, "Decision No. 122/Federal/2022," 2022, https://iraqfsc.iq/krarat/feden/122_fed_2022en.pdf.

[19] عمر مهدي حمدي الزهيري، رقابة الهيئات المستقلة على القطاع الغير الحكومي في العراق ، مجلة العلوم القانونية ، المجلد 40، العدد 2، 2025، ص558.

[20] عمر مهدي حمدي الزهيري، رقابة الهيئات المستقلة على القطاع الغير الحكومي في العراق مصدر سبق ذكره ، ص558.

[21] قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل .

[22] قانون رقم 24 لسنة 2019 الخاص بإلغاء مكاتب المفتشين العموميين .

[23] ياسر مظهر احمد عطا ، دور المؤسسات الحكومية في محاربة الفساد والوقاية منه ، المفوضية العليا لحقوق الانسان ، شعبة الدراسات والبحوث، 2021،ص 11.

[24] علي محمد عطا، الوسائل الحكومية في مكافحة جريمة استغلال الصفة النيابية مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، العدد8، المجلد 6، 2025، ص866.

[25] Ali, A. M. (2025). Anti-Corruption Legal Management Framework in Iraq: Evaluating the Effectiveness of the Integrity Law. Journal of Cultural Analysis and Social Change, 10(3), 442–449.

[26] صفاء نعمه حواري المفرجي، ايت اله جليلى ، رقابة الهئات المستقلة على التخصيص المالي في عقود الاشغال العامة ، مجلة الكوفة ، العدد62، كلية القانون،2026، ص436.

[27] الأمم المتحدة في العراق، الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد تطلق نظام ليزرفيتش لإدارة المؤسسات: نقطة تحول رقمية لمكافحة الفساد، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، https://iraq.un.org/ar/252179.

[28] نوال طارق ابراهيم ،المظاهر القانونية للفساد واستراتيجة مكافحته في تعزيز قيم النزاهة،مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد 1، 2019 ، ص9.

[29] الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد تطلق نظام ليزرفيتش لإدارة المؤسسات: نقطة تحول رقمية لمكافحة الفساد | الأمم المتحدة في العراق

[30] هيئة النزاهة الاتحادية العراقية ، https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=10326

[31] United Nations Development Programme (UNDP), "Anti-Corruption and Arbitration in Iraq," https://www.undp.org/iraq/projects/anti-corruption-and-arbitration-iraq.

[32] ياسين القضاة، مصادر القانون الإداري: تحليل نقدي وتوقعات لعام 2026، **جو24**، 10شباط/فبراير 2026، https://jo24.net/life/ مصادر-القانون-الإداري-تحليل-نقدي-وتوقعات-لعام-2026.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

اولاً : البحوث والدراسات

1. إبراهيم، نوال طارق، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد 1، 2019، ص9.
2. حمدي الزهيري، عمر مهدي،رقابة الهيئات المستقلة على القطاع غير الحكومي في العراق .مجلة العلوم القانونية، المجلد 40، العدد 2، 2025، ص558.
3. حمزه، حيدر صكر، وأمير ساجت مدلول، وأمير حسين الهامي. «تأثير التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات: دراسة تحليلية لآراء عينة من منتسبي مركز إدارة الأزمات بوزارة الداخلية العراقية، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، 2026.
4. سلامة، ياسر علي إبراهيم،بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 3، 2021، ص6.
5. عطا، علي محمد، الوسائل الحكومية في مكافحة جريمة استغلال الصفة النيابية،مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 8، 2025، ص866.
6. عطا، ياسر مظهر أحمد،دور المؤسسات الحكومية في محاربة الفساد والوقاية منه، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، شعبة الدراسات والبحوث، 2021، ص11.
7. المفرجي، صفاء نعمه حواري، وأيت الله جليلى،رقابة الهيئات المستقلة على التخصيص المالي في عقود الأشغال العامة،مجلة الكوفة، العدد 62، كلية القانون، 2026، ص436.
8. محمد صالح، نغم،التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2023، ص55.

ثانيا : التقارير والوثائق

1. جمهورية العراق، **الدستور العراقي الدائم لعام 2005**، المادتان (102) و(103).
2. جمهورية العراق، **قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة 2011 المعدل**.
3. جمهورية العراق، **قانون رقم (24) لسنة 2019 الخاص بإلغاء مكاتب المفتشين العموميين**.
4. المحكمة الاتحادية العليا في جمهورية العراق، **قرارها المرقم (122/اتحادية/2022).**
5. جبار، صابرين ستار،**سياسات التوازن الصعب: العراق بين الانسداد السياسي وضغوط المحاور الإقليمية**،مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2026، ص4–5.
6. سلامة، ياسر علي إبراهيم .**بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء** .مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 3، 2021، ص6.

ثالثا : المواقع الإلكترونية

1. الأجودي، حيدر عبد الستار ،مركز المستقبل ناقش.. مستقبل الاستقرار في العراق على ضوء السلوك السياسي في 2025، شبكة النبأ المعلوماتية، 25 كانون الأول/ديسمبر 2025. https://www.annabaa.org/arabic/reports/44737
2. عبد الرحيم، حنان محمود،الوضع السياسي: استقرار نسبي وتحديات مستمرة،جريدة الزوراء العراقية، 28آذار/مارس 2026. https://alzawraapaper.com/content.php?id=384806
3. طريق الشعب،غياب الرؤية الاستراتيجية في إدارة الأزمات الاقتصادية: اقتصاد في مهب الأزمات.. الصراعات الإقليمية تكشف غياب التخطيط الاستراتيجي، 24 آذار/مارس 2026. https://www.tareeqashaab.com/index.php/report/32058-ghyab-alrwyt-alastratyjyt-fy-adart-alazmat-alaqtsadyt-aqtsad-fy-mhb-alazmat-alsra-at-alaqlymyt-tkshf-ghyab-altkhtyt-alastratyjy
4. القضاة، ياسين،مصادر القانون الإداري: تحليل نقدي وتوقعات لعام 2026،جو24، 10شباط/فبراير 2026. https://jo24.net/life/

5. هيئة النزاهة الاتحادية العراقية. مادة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد. https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=10326
6. الأمم المتحدة في العراق،الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد تطلق نظام ليزرفيتش لإدارة المؤسسات: نقطة تحول رقمية لمكافحة الفساد، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. https://iraq.un.org/ar/252179

رابعا : المراجع الأجنبية

1. Ali, A. M. “Anti-Corruption Legal Management Framework in Iraq: Evaluating the Effectiveness of the Integrity Law.” Journal of Cultural Analysis and Social Change 10, no. 3 (2025): 442–449.
2. Arab Barometer. Iraq Country Report. 2024, p. 18. https://www.arabbarometer.org/report/iraq-public-opinion-report-2024/
3. Arab Barometer. Iraq Public Opinion Report 2024. December 13, 2024. https://www.arabbarometer.org/report/iraq-public-opinion-report-2024/
4. International Monetary Fund. “Iraq: 2025 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Informational Annex.” IMF Staff Country Reports, 2025, pp. 4–5.
5. Mansour, Renad. “Exploring Iraq’s Key Accountability Mechanisms.” In Tackling Iraq’s Unaccountable State: A Networked Approach to Mobilizing Reformers. Chatham House, 2023. https://www.chathamhouse.org/2023/12/tackling-iraqs-unaccountable-state/03-exploring-iraqs-key-accountability-mechanisms
6. Supreme Federal Court of Iraq. “Decision No. 122/Federal/2022.” 2022. https://iraqfsc.iq/krarat/feden/122_fed_2022en.pdf

7. United Nations Development Programme (UNDP). "Anti-Corruption and Arbitration in Iraq." https://www.undp.org/iraq/projects/anti-corruption-and-arbitration-iraq
8. World Bank. "Iraq: New US$930 Million Project to Extend and Modernize Railways, Promote Regional Connectivity and Boost Growth." June 25, 2025. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/25/iraq-new-us-930-million-project-to-extend-and-modernize-railways-promote-regional-connectivity-and-boost-growth
9. Yousif, Bassam, Omar El-Joumayle, and Jehan Baban. "Exploring the Water-Energy-Food Nexus in Context of Conflict in Iraq." Energy Nexus 11 (2023): 100233. https://doi.org/10.1016/j.nexus.2023.100233.

References

First: Research and Studies

1. Ibrahim, Nawal Tariq. “Legal Aspects of Corruption and the Strategy for Combating It in Promoting Integrity Values.” *Journal of the Rule of Law and Anti-Corruption Center*, no. 1 (2019): 9.
2. Hamdi Al-Zuhairi, Omar Mahdi. “Oversight of Independent Bodies over the Non-Governmental Sector in Iraq.” *Journal of Legal Sciences* 40, no. 2 (2025): 558.
3. Hamza, Haider Sakr, Amir Sajit Madlul, and Amir Hussein Al-Ilhami. “The Impact of Strategic Planning on Crisis Management: An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Personnel at the Crisis Management Center of the Iraqi Ministry of Interior.” *Al-Kut Journal of Economics and Administrative Sciences* (2026).
4. Salama, Yasser Ali Ibrahim. “State-Building in Iraq: A Study of the Challenges and Strategies of State-Building.” *Tikrit Journal for Humanities* 25, no. 3 (2021): 6.
5. Ata, Ali Mohammed. “Governmental Means of Combating the Crime of Exploiting Parliamentary Status.” *Journal of Humanities and Natural Sciences* 6, no. 8 (2025): 866.
6. Ata, Yasser Mazhar Ahmed. “The Role of Government Institutions in Combating and Preventing Corruption.” Higher Commission for Human Rights, Department of Studies and Research, 2021, 11.
7. Al-Mafraji, Safaa Na‘ma Hawari, and Ayatullah Jalili. “Oversight of Independent Bodies over Financial Allocations in Public Works Contracts.” *Kufa Journal*, no. 62, College of Law (2026): 436.

8. Muhammad Salih, Nagham. "Political Pluralism in Iraq in the Absence of a Law." *Political Science Journal*, College of Political Science, University of Baghdad, no. 43 (2023): 55.

Second : Reports and Documents

1. Republic of Iraq. *Permanent Constitution of Iraq of 2005*, Articles 102 and 103.
2. Republic of Iraq. *Integrity and Illicit Gains Law No. 30 of 2011, as Amended*.
3. Republic of Iraq. *Law No. 24 of 2019 on the Abolition of the Offices of Inspectors General*.
4. Federal Supreme Court of the Republic of Iraq. *Decision No. 122/Federal/2022*.
5. Jabbar, Sabreen Sattar. *Difficult Balancing Policies: Iraq between Political Stalemate and the Pressures of Regional Axes*. Bayan Center for Planning and Studies, 2026, 4–5.
6. Salama, Yasser Ali Ibrahim. "State-Building in Iraq: A Study of the Challenges and Strategies of State-Building." *Tikrit Journal for Humanities* 25, no. 3 (2021): 6.

Third: Electronic Sources

1. Al-Ajoudi, Haider Abdul-Sattar. "Al-Mustaqbal Center Discusses the Future of Stability in Iraq in Light of Political Behavior in 2025." *Al-Nabaa Information Network*, December 25, 2025. https://www.annabaa.org/arabic/reports/44737

2. Abdul-Rahim, Hanan Mahmoud. "The Political Situation: Relative Stability and Continuing Challenges." *Al-Zawraa Iraqi Newspaper*, March 28, 2026. https://alzawraapaper.com/content.php?id=384806
3. *Tariq Al-Shaab*. "The Absence of a Strategic Vision in Managing Economic Crises: An Economy at the Mercy of Cris

Fourth : Foreign References

1. Ali, A. M. "Anti-Corruption Legal Management Framework in Iraq: Evaluating the Effectiveness of the Integrity Law." *Journal of Cultural Analysis and Social Change* 10, no. 3 (2025): 442–449.
2. Arab Barometer. *Iraq Country Report*. 2024, 18. https://www.arabbarometer.org/report/iraq-public-opinion-report-2024/
3. Arab Barometer. *Iraq Public Opinion Report 2024*. December 13, 2024. https://www.arabbarometer.org/report/iraq-public-opinion-report-2024/
4. International Monetary Fund. "Iraq: 2025 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Informational Annex." *IMF Staff Country Reports*, 2025, 4–5.
5. Mansour, Renad. "Exploring Iraq's Key Accountability Mechanisms." In *Tackling Iraq's Unaccountable State: A Networked Approach to Mobilizing Reformers*. Chatham House, 2023. https://www.chathamhouse.org/2023/12/tackling-iraqs-unaccountable-state/03-exploring-iraqs-key-accountability-mechanisms
6. Supreme Federal Court of Iraq. "Decision No. 122/Federal/2022." 2022. https://iraqfsc.iq/krarat/feden/122_fed_2022en.pdf

7. United Nations Development Programme (UNDP). "Anti-Corruption and Arbitration in Iraq." https://www.undp.org/iraq/projects/anti-corruption-and-arbitration-iraq
8. World Bank. "Iraq: New US$930 Million Project to Extend and Modernize Railways, Promote Regional Connectivity and Boost Growth." June 25, 2025. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/25/iraq-new-us-930-million-project-to-extend-and-modernize-railways-promote-regional-connectivity-and-boost-growth
9. Yousif, Bassam, Omar El-Joumayle, and Jehan Baban. "Exploring the Water-Energy-Food Nexus in Context of Conflict in Iraq." *Energy Nexus* 11 (2023): 100233. https://doi.org/10.1016/j.nexus.2023.100233